

تمويل المنظمات غير الحكومية وإشكالاته

د/ لعرج سمير أستاذ محاضر "ب"
بكلية الحقوق – بودواو – جامعة بومرداس

يشير مصطلح المنظمات غير الحكومية إلى مجموعة من المنظمات تقع بين الحكومة والقطاع الخاص، وهي قليلا ما تحمل إسم "منظمة" بل أسماء مختلفة مثل: اتحاد، وكالة، هيئة، مجلس، نقابة، جمعية.... الخ(1). وهناك من يطلق عليها اسم "القطاع الثالث" و "القوى التي لا تهدف إلى تحقيق الربح" وكذا "المنظمات التطوعية" و"الجمعيات الأهلية"(2) و"جماعات الضغط"(3).

1- محمود خلف، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية"، دار زهران للنشر، الأردن، ط 3، 1997، ص 287.

2- يطلق في فرنسا على المنظمات غير الحكومية اسم "منظمات التضامن الدولية Organisations de solidarité internationale (OSI)"، وكذا "جمعيات التضامن الدولية Associations de solidarité internationale (ASI)"، أنظر في هذا:

Philippe RYFMAN, « Organisations internationales et organisations non gouvernementales : partenaires, concurrentes ou adversaires ? », Cahiers français, Janvier- Février, 2001, N°= 302, p2.

3- يطلق الأستاذ محمد سامي عبد الحميد على هذه المنظمات مصطلح "جماعات الضغط ذات الطابع الإنساني"، ويعطي أمثلة على بعض هذه الجماعات منها: منظمة السلام الأخضر، اللجنة الدولية للصليب الأحمر وغيرها. للمزيد من الاطلاع راجع:

محمد سامي عبد الحميد، "أصول القانون الدولي العام"، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005، ص 343 وما يليها.

محمد أبو ضيف باشا خليل، "جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية و الدولية"، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008، من ص 13 إلى 27.

كما أن هناك من يطلق عليها اسم "الأمميات" (4). ويعرف الفقيه "دومينيك كارو Carreau Dominique" المنظمات غير الحكومية بأنها: "منظمات خاصة لا تستهدف من نشاطها تحقيق الربح، وتعمل وفقا لقوانين دولة ما، ولكن يمارس . البعض منها . تأثيرا دوليا لا يمكن إنكاره" (5).

أما الأستاذ "مارسال مارل merle Marçel"، فيعرف هذه المنظمات بأنها: "كل تجمع أو جمعية أو رابطة تتشكل من أشخاص ينتمون لدول مختلفة وعلى نحو قابل للاستمرار بغرض تحقيق أهداف معينة، ليس من بينها هدف تحقيق الربح أو الكسب" (6). وترتبط نجاعة وفعالية المنظمات غير الحكومية بحجم التمويل الذي تحصل عليه من مختلف الجهات، وهي تعمل كوسيط بين الممولين والمحرومين أو المنكوبين الذين تقوم بمساعدتهم، فالأمر يتعلق إذن بـ "الهبة donation la ou don Le"، فما هي الطرق التي تستعملها المنظمات غير الحكومية للحصول على الهبة أو التمويل؟ وما هي مصادر هذا التمويل؟ وكيف يتم إنفاق الموارد المالية من طرف هذه المنظمات؟ وما هي المشاكل التي يثيرها التمويل؟ هذا ما سوف نتطرق إليه في المحاور التالية:

المحور الأول: الطرق التي تستعملها المنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل
المحور الثاني: مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية

4- الأمميات ما هي إلا جمعيات مكونة من أشخاص عاديين مختلفي الجنسية، يدفعهم تضامن خاص فيما بينهم للقيام بنشاط على المستوى الدولي، وذلك لتحقيق أغراض ذات أبعاد دولية، متجاوزة حدود مجتمع الدولة الواحدة. للمزيد من الاطلاع على هذه الأمميات، راجع: أحمد عبد الحميد عشوس وعمر أبوبكر باخشب، "الوسيط في القانون الدولي العام: دراسة مقارنة مع الاهتمام بموقف المملكة العربية السعودية"، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1990، ص 36.

5 Dominique Carreau, «Droit international», édi : PEDONE, Paris, 6^{ème} édi- tion, N°= 1, 1999, P 415

6- أنظر: Marçel Merle, «Sociologie des relations internationales», édi : Dalloz, Paris, 3^{ème} édition, 1983, P 362

المحور الثالث: كيفية إنفاق المنظمات غير الحكومية لمواردها المالية والمشاكل التي يثيرها التمويل.

المحور الأول: الطرق التي تستعملها المنظمات غير الحكومية للحصول على التمويل:

تجد المنظمات غير الحكومية نفسها دائما في حاجة للبحث عن رؤوس أموال، من أجل تغطية المصاريف الإدارية العامة وأجور الموظفين لديها، ومن أجل وضع برامج عمل وتجسيدها على أرض الواقع، ولهذا فإنها تلجأ إلى عدة طرق من أجل الحصول على تلك الأموال (7)، منها ما هو مشروع ويتفق مع الذوق والكرامة الإنسانية ومنها ما هو غير ذلك، وتتمثل هذه الطرق في:

1. تنظيم حفلات فنية:

بدأت المنظمات غير الحكومية تستعمل هذا الأسلوب في بداية الثمانينات من القرن الماضي، حيث اتجهت إلى الفن من أجل التأثير على الأفراد، وخاصة مع ظهور جيل من الفنانين تربى في ظل أفكار التحرر التي عرفتها فترة الستينيات، وقد تبنى هؤلاء الفنانين أفكار وأهداف المنظمات غير الحكومية وأصبحوا يقيمون حفلات ضخمة تتم متابعتها 7- تجدر الإشارة إلى أن بعض المنظمات غير الحكومية وضعت بعض الإرشادات فيما يتعلق بالحصول على التمويل، وتتمثل فيما يلي:

تذكر أنه لا يكفي تقديم اقتراح للمشروع المطلوب تمويله، بل يجب تقديم فكرة كاملة عن النظام المالي، وأن يكون على درجة من التنظيم.
حاول أن تؤسس علاقة مع الشخص المسئول في الهيئة المانحة، وأن تعامله كشريك لك.
تذكر أن علاقتك الجيدة بالمانحين المحتملين ستوسع شبكة اتصالاتك.
إذا تلقيت منحة أشكر المانح بسرعة.
تذكر أن المانحين بشر، فلا تعاملهم على أنهم مجرد مصدر للأموال، فكن حريصا على معاملتهم بدفء

سواء المصري، "تمويل و تطبيع: قصة الجمعيات غير الحكومية"، سينا للنشر، القاهرة، 1998، ص 33.

في كافة أرجاء العالم، ويتم خلالها حث الناس على تقديم المساعدات والهبات، وكان جزء من الأموال التي تجنى من تلك الحفلات تذهب إلى منظمات غير حكومية معينة، و من أمثلة هذه الحفلات، حفل Aid Band لمساعدة ضحايا المجاعة في الكومبودج عام 1984(8).

2. بيع بعض المنتجات الخاصة بها:

تتميز المنظمات غير الحكومية بالطابع التطوعي غير الربحي(9)، إلا أن ذلك لا يمنعها من ممارسة بعض الأنشطة والأعمال التي تهدف من ورائها إلى تحقيق بعض الأرباح التي تساعد في تمويل ميزانيتها، كبيع مطبوعاتها وكتبها ومجلاتها ومنشوراتها وبعض الأشياء الرمزية التي يوجد عليها اسم ورمز المنظمة، وهذا ما تفعله منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان. ولكن يشترط في هذه الأنشطة والأعمال أن يكون الهدف من ورائها هو مساعدة المنظمة غير الحكومية على تغطية نفقاتها وتحقيق بعض مشاريعها، وليس جمع الأموال وتوزيعها بعد ذلك على أعضائها(10).

8- عياد مليكة، دور و مكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية"، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2003، ص 171.

9- للمزيد من الاطلاع على أهم خصائص ومميزات المنظمات غير الحكومية، أنظر: بركات كريم، "مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان"، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق - بودواو، جامعة بومرداس، 2005، ص 63. أحمد سويلم العمري، "الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية"، مجلة السياسة الدولية، السنة 4، العدد 12، أبريل 1968، ص 106.

Yves Beigbeder, « Le rôle international des organisations non gouvernementales », édi : BRUYLANT, BRUXELLES, 1992

Daniel Dormoy, « Droit des organisations internationales », édi : DALLOZ, 1995.

Claude-Albert Colliard et Louis Dubouis, « Institutions internationales », édi : DALLOZ, 10^{ème} édi, 1995.

10- بركات كريم، مرجع سابق، ص 63.

3. الدعاية والإشهار عن طريق وسائل الإعلام:

من أجل التأثير على الأفراد تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى مختلف وسائل الإعلام من مرئية و مسموعة و مكتوبة من أجل الدعاية والإشهار، وبالتالي الوصول إلى المشاهدين و المستمعين و القارئین، الذين يتحولون إلى مانحي أموال. وتعتبر وسائل الإعلام من أهم الطرق التي تستعملها المنظمات غير الحكومية للوصول إلى قلوب و مشاعر الناس، خاصة وأن هذه الوسائل تطارد الفرد أينما وُجد، ولا يمكنه الإفلات منها، بحيث تصله حتى إلى غرفة نومه.

كما تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى طبع منشورات و كتيبات يتم فيها التعريف بتلك المنظمات وأهدافها والانجازات التي حققتها في مختلف ميادين نشاطها وبرامجها المستقبلية. وتضبط 89 خصصت منظمة " childrens the Save " البريطانية 11% من أموالها، ومنظمة أطباء بلا حدود الفرنسية ما يقارب 10% من ميزانيتها. في حين أن بعض المنظمات غير الحكومية الأخرى لا تحدد بوضوح المبالغ التي أنفقتها على الإشهار و الدعاية(11).

وقد لوحظ أنه في الفترة التي تسكت فيها وسائل الإعلام عن التطرق للمشاكل الإنسانية، تنقص فيها التبرعات و التمويلات بصفة كبيرة، مثلما حدث سنة 1997، عندما سككت وسائل الإعلام عن تناول الوضع الإنساني في منطقة البحيرات الكبرى بإفريقيا(12)، انخفضت نسبة التبرع بشكل ملحوظ. لهذا فإنه بالنسبة لبعض المنظمات غير الحكومية يجب ألا تنقطع الصور و أن تكون مستمرة و دائمة و أن تستعمل يوميا حتى تصل إلى فعل تراكمي يفتح المجال أمام التمويل(13).

11- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 172.

12- للإطلاع بأكثر تفصيل ودقة عن الخلفيات التاريخية للصراع الذي حصل في منطقة البحيرات الكبرى و دور المنظمات غير الحكومية هناك، راجع: مطرف توفيق، " دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية: مع دراسة للنزاع في البحيرات الكبرى "، مذكرة نهاية الدراسة لنيل شهادة الليسانس في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999، ص من 69 إلى 87.

13- أنظر: Philippe RYFMAN, Op.cit, p 67

غير أن هناك مغالاة ومبالغة من طرف بعض المنظمات غير الحكومية في استعمال وسائل الإعلام، مما نتج عنه عدة آثار سلبية، وقد تفتنت بعض المنظمات غير الحكومية إلى مثل هذه النتائج السلبية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، مما جعلها تبقى هذا النوع من الإعلام بعيدا عن أسلوبها في جمع الأموال. ذلك أن التغطيات الإعلامية المَحْمَلة بشحنة عاطفية زائدة يمكن أن تسبب أخطاء إنسانية محرجة على أقل تقدير، وأحسن مثال على ذلك هو موجة الطالبين لتبني أطفالا أفارقة، والتي أعقبت عرض فيلم تلفزيوني درامي عن الأيتام أو الأطفال الذين صُوروا على أساس أنهم أيتاما. وهذا سيؤدي إلى انفصال أسر كثيرة عن بعضها البعض، وكذا إبعاد الطفل المتبنى عن والديه البيولوجيين الموجودين في مكان ما من إفريقيا، وفي ذلك أكبر ضرر للطفل(14).

كما أدى سوء استعمال وسائل الإعلام إلى الإساءة لصورة العالم الثالث لدى مواطني الدول الغنية، مما جعل الجمعية العامة التابعة للجنة الربط بين المنظمات غير الحكومية الأوروبية تتبنى في أبريل 1989 " دليل سلوك ". وقد جاء فيه بأنه منذ العشرة سنوات الماضية وُجِّهَتْ عدة حملات إعلامية للشعوب الأوروبية جعلتها تغرق في كم هائل من المعلومات والصور التي تعكس الوضعيات الكارثية داخل بعض دول العالم الثالث. وإذا استطاعت هذه الحملات إنقاذ عدد كبير من الأرواح، فإنها بالمقابل أثرت سلبا على نظرة الأوروبيين للعالم الثالث ومشاكله والحلول الممكنة وعلاقاتهم بالدول المتخلفة(15). ولهذا فإن دليل السلوك يطلب من المنظمات غير الحكومية الأوروبية تطبيق القواعد العملية التالية:

14- العربي وهيبة، " المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي والعلاقات الدولية"، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2004، ص 70.

15- أنظر: Gaëlle BRETON-LE GOFF, « L'influence des organisations non gouvernementales (ONG) sur la négociation de quelques instruments internationaux », édi :

Yvon BLAIS, Bruxelles, 2001 , p 87

- أ. تجنب الصور الكارثية التي تستعمل من أجل الحصول على الصَّديقة، وكذا الصور التي تبرز سمو دول الشمال على دول الجنوب.
- ب. أن يصور كل شخص على أنه إنسان، مع التركيز على المعلومات الاجتماعية و الثقافية والاقتصادية التي توضح هويته الثقافية وكرامته، فالثقافة يجب أن تَظْهَرَ على أنها عامل يساعد على تنمية شعوب العالم الثالث.
- ج. استعمال شهادات الأشخاص المعنيين، بدل التطرق لأفكار وتاويلات شخص آخر بعيد عن مسرح الأحداث.
- د. توضيح قدرة الأشخاص المحتاجين أو المتضررين على التكفل بأنفسهم (16).
- هـ. يجب صياغة الرسالة الإعلامية بطريقة تتفادى بها كل تعميم في أذهان المواطنين.
- و. توضيح العراقيل والمشاكل الداخلية والخارجية التي تواجه هؤلاء الأفراد أو ذلك الشعب في مجال التنمية.
- ز. توضيح أهمية الاعتماد المتبادل وفكرة المسؤولية المشتركة عن سوء التنمية داخل دول العالم الثالث.
- ك. توضيح أسباب البؤس والحرمان (سياسية، هيكلية، طبيعية)، وكذا عرض صورة حقيقية عن تاريخ دول العالم الثالث، وكذا الإمكانيات الحقيقية لتلك الدول قبل الاستعمار من بُنى قاعدية وغيرها، والعمل من أجل إيجاد حلول للقضاء على أسباب الفقر والحرمان. مع التذكير بالمشاكل الخاصة بالسلطة وفضح أساليب الظلم واللاعقل داخل تلك الدول.
- ل. السهر على تجنب أي نوع من العنصرية، سواء كانت تتعلق بالعرق أو الجنس أو الدين.

م. دعوة الشركاء من الجنوب لاستشارتهم في انجاز أية رسالة إعلامية.

ن. يجب على أية منظمة غير حكومية عندما توجه نداء ما لجهات أخرى (

16- الحكمة من هذا الشرط هي حتى لا يفكر مانح الأموال أن هؤلاء المحتاجين والمتضررين سيبحثون دائما عن الأموال التي يقدمها دون القيام بأدنى جهد ممكن للتكفل بأنفسهم وتحسين أوضاعهم.

جمعيات، منظمات، مؤسسات خاصة) من أجل جمع الأموال، يجب أن تسهر على أن تحترم هذه التوصيات من طرف جميع الأطراف. ومن الأحسن أن تتم الإشارة إلى هذا الدليل في عقود التمويل التي تبرمها المنظمات غير الحكومية مع شركائها ومموليها. ويعتبر هذا الدليل وسيلة فعالة وناجعة لتفادي أي نوع من التجاوزات الإعلامية، ويسمح بفهم أحسن لمشاكل التنمية في دول مختلفة وفي أوضاع مختلفة (17).

4. إختلاق المشاكل داخل بعض الدول أو تضخيمها:

لاحظت المنظمات غير الحكومية أن توجه الناس لتقديم الهبات و المساعدات يتمشى مع الأوضاع الإنسانية على المستوى الدولي، ففي فرنسا مثلاً لوحظ انتعاش كبير في توجه الأفراد نحو تقديم المساعدة للمنظمات غير الحكومية الفرنسية في الفترات التي تتزامن مع وجود حروب أو نزاعات داخلية أو مشاكل إنسانية خطيرة (كوجود مجاعات في دول معينة أو مرض فتاك أو غيرها)، و الجدول التالي يوضح تطور ميزانية إحدى المنظمات غير الحكومية الفرنسية وهي " أطباء بلا حدود " في الفترة من 1978 إلى 1985:

السنة	قيمة الميزانية
1978	1,5 مليون فرنك فرنسي
1980	20 مليون فرنك فرنسي
1985	160 مليون فرنك فرنسي

جدول يوضح تطور ميزانية منظمة أطباء بلا حدود في الفترة

من 1978 و 1985. (18)

حيث يُلاحظ أن ميزانية منظمة أطباء بلا حدود تضاعفت بأكثر من 13 مرة في السنتين الأولتين اللتين تزامنتا مع بداية الحرب الأفغانية و النزاع في الكومبودج، ثم

17- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 50 et S.

18- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 34.

تضاعفت بأكثر من 106 مرات في سنة 1985 مقارنة بسنة 1978 وذلك أثناء المجاعة التي ضربت إثيوبيا ما بين 1984 و 1985.

كما تحسّن تمويل المنظمات غير الحكومية الفرنسية في الفترة التي تزامنت مع الحرب في رواندا وفي البوسنة و الهرسك. غير أنه في الفترة التي تنقص أو تغيب فيها الأزمات والمشاكل الإنسانية الحادة فإن التمويل الخاص ينقص بشكل كبير، لهذا ترى هذه المنظمات أنه من الضروري الاستفادة من الأحداث الدولية بأكبر سرعة ممكنة. غير أن بعض المنظمات غير الحكومية تلجأ في الفترات التي تخف أو تغيب فيها الأزمات الإنسانية الحادة إلى اختلاق سيناريوهات ومشاكل داخل بعض الدول، أو تضخيم المشاكل الموجودة فعلا، بهدف التأثير على الرأي العام في الدول الغربية، و بالتالي جمع أكبر قدر ممكن من الأموال (19).

فعلى سبيل المثال نظمت " أطباء بلا حدود " عام 1980 مسيرة " مسرحية " تحت شعار " من أجل حياة الكومبودج "، وقد وصف أحد أعضاء هذه المنظمة تلك المسيرة بقوله: " مسرحية مصطنعة بكاملها، نظمناها مع أصدقائنا، للعالم كله وللرأي العام الدولي ". كما قامت منظمة " أوكس فام fam Ox " بخلق مجاعة مزيفة في نفس الدولة عام 1986، بهدف الضغط على الممولين الرسميين الذين كانوا يقدمون المساعدة للنظام الموالي للفييتنام.

5. تصوير أفلام وثائقية وعرض صور فوتوغرافية:

من أجل الحصول على التمويل، تقوم بعض المنظمات غير الحكومية بتنظيم معارض تعرض فيها صوراً فوتوغرافية حقيقية أو بتصوير أفلام وثائقية تقدم فيها لقطات وشهادات حية وفعالية عن معاناة بعض الأفراد أو الجماعات، وتظهر فيها دول العالم الثالث في أسوأ صورة ممكنة، فمن جهة تصور بؤس الفقراء، معاناة ضحايا الحروب، المجاعة في إفريقيا، الأمراض... الخ، ومن جهة أخرى تعمل على صيانة صورة

19- أنظر في هذا المعنى: علي يوسف الشكري، " المنظمات الدولية والإقليمية المتخصصة "، إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1، 2002، ص 288.

ذلك المتطوع الذي يمتاز بالإنسانية و حب الخير و مساعدة المحتاجين، و أن هؤلاء المحتاجين لا يستطيعون الخروج من هذه الوضعية إلا بالمساعدة المالية التي يمنحها الأفراد للمنظمات غير الحكومية.

فمثل تلك الصور و الأفلام الدراماتيكية و المؤثرة جدا تعتبر وسيلة مثلى للتأثير على مشاعر المواطنين في الدول الغنية، بحيث تجديث صدمة في نفوسهم و ضمائرهم، مما يولد ردت فعل لديهم تتمثل في تقديم الأموال و الهبات للمنظمات غير الحكومية النشطة في تلك الدول الفقيرة. و يعتبر الكثير أن جمع الأموال بهذه الطريقة أصبح تجارة حقيقية(20).

المحور الثاني: مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية:

بما أن المنظمات غير الحكومية هي منظمات خاصة، فإن تمويلها مرهون دائما بهبات و عطايا تمنح من عدة جهات(21) منها الخواص (الأفراد و مؤسسات و شركات خاصة و غيرها، و يمكن استكمال هذا التمويل من طرف السلطات العامة أو منظمات حكومية(22). هذه التبعية المالية تعتبر من بين أهم المشاكل التي تواجه المنظمات

20- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 47

21- تجدر الإشارة إلى أنه عندما نتكلم عن الجهات المانحة للتمويل من دول و منظمات و شركات و أفراد، فإن الأغلبية منهم ينتمون للدول الغنية (كالولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، ألمانيا، فرنسا، سويسرا، السويد، اليابان و غيرها)، و لهذا فإن أغلب المنظمات غير الحكومية تفضل الاستقرار في تلك الدول، و حتى المنظمات المنشأة في دول الجنوب تحبذ الهروب إلى الدول الغنية، و ذلك نظرا للصعوبات الموجودة في دولها الأصلية، كصعوبة انتقال الأشخاص بين تلك الدول، و نقص التمويل بسبب ضعف المساهمات، و عدم دعم الحكومات لها بسبب جهلها لعالم المنظمات غير الحكومية أولتخوفها منها، و لعدم امتلاكها للأموال، إضافة إلى أن التمويل الخاص شبه منعدم في هذه الدول، لأن أغلب الأفراد فقراء.

22- للإشارة فإن هناك فرق كبير في قيمة التمويل بين الأفراد و الشركات الخاصة و الحكومات و المنظمات الحكومية الموجودة في الدول المتقدمة، و تلك الموجودة في دول العالم الثالث. لهذا سوف نركز على مصادر التمويل الخاصة بالدول المتقدمة، مع الإشارة كلما كان ذلك مناسبا إلى مصادر التمويل الخاصة بدول العالم الثالث.

غير الحكومية. وعليه فإن هناك مصدرين أساسيين لتمويل المنظمات غير الحكومية: التمويل الخاص والتمويل العام.

1. التمويل الخاص:

يعتبر التمويل الخاص أول وأهم مصدر من مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية، حيث تعتمد هذه الأخيرة على عدة جهات خاصة لجمع الأموال، من بينهم:

1.1 الأفراد:

تعتبر الأموال التي يقدمها الأفراد من المصادر الأساسية لتمويل المنظمات غير الحكومية. وانطلاقاً من إدراكها الجيد بأهمية الأفراد في مجال تمويلها، تستعمل هذه المنظمات كل الوسائل المتاحة لديها. والمذكورة أعلاه. من أجل التأثير عليهم والوصول إلى قلوبهم، وبالتالي الوصول إلى جيوبهم وأرصدتهم، فمثلاً في الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تشكلت حالة من التضامن لدى الأمريكيين منقطعة النظر، وأول مستفيد من ذلك هي المنظمات غير الحكومية الأمريكية التي تحصلت على مبالغ مالية كبيرة من الأفراد، حيث قدرت نسبة مساهمات الأفراد بـ 75,8% وهي نسبة جد معتبرة (23).

ويمكن تقسيم التمويل الذي تحصل عليه هذه المنظمات من الأفراد إلى قسمين:

أ. التمويل الذاتي:

يأتي هذا التمويل من الاشتراكات السنوية لأعضاء هذه المنظمات من أفراد و جماعات منتشرين في كل دول العالم، كما يأتي من بيع منتجاتها و عائدات الأنشطة التي تقدمها للغير (24). ويشكل هذا النوع من التمويل أهمية خاصة للمنظمات غير

23- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 172.

24- رمزي نسيم حسونة، " دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية "، بحث قانوني مقدم لنيل درجة دبلوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2004، ص 17.

الحكومية، إذ أنه يمثل ضمانا لاستقلاليتها ويمنحها حرية اتخاذ القرارات وفقا لأهدافها ومصالحها.

والملاحظ أن هذا التمويل لا يكف لتغطية النفقات الإدارية ونشاطات وبرامج عمل المنظمات غير الحكومية، ذلك أن مبالغ الاشتراكات السنوية لأعضاء هذه المنظمات هي مبالغ رمزية، كما أن أثمان منتجاتها وخدماتها غالبا ما تكون بسيطة (25)، ولهذا تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى مصادر تمويل أخرى.

ب. التمويل من طرف الغير:

تعتبر الأموال والهبات التي يقدمها الأفراد العاديين الذين لا ينتمون للمنظمات غير الحكومية من أهم مصادر تمويلها، فعلى سبيل المثال استطاعت المنظمات غير الحكومية التابعة لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (E.D.C.O) من جمع 3 إلى 4 ملايين دولار كل سنة من مساهمات الأفراد خلال الفترة من 1985 إلى 1988 (26). وإذا جمعنا كلا النوعين من التمويل (أي التمويل الذاتي والتمويل الصادر من الغير)، فإننا نلاحظ أن المنظمات غير الحكومية تحصل على أموال جد معتبرة من طرف الأفراد، ففي إحدى الدراسات الإحصائية التي أجراها خبراء من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عام 1997 حول قيمة التبرعات الفردية مقارنة بالنتاج الوطني الخام لكل دولة، وصل هؤلاء الخبراء إلى نتيجة هي أن الشعوب تساهم بنسبة معتبرة في تمويل هذه المنظمات (27).

25- نبيلة حمزة، " التنمية البشرية المستدامة ودور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية"، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 12، تصدر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) التابعة للأمم المتحدة، 1999، ص 63.

26- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 21

27- حسب هذه الدراسة الإحصائية فإن هولندا أتت في المرتبة الأولى بنسبة 0,089 % من الناتج الوطني الخام، إيرلندا في المرتبة الثانية بنسبة 0,085 %، النرويج في المرتبة الثالثة بنسبة 0,064 %، سويسرا في المرتبة الرابعة بـ 0,059 %، كندا في المرتبة الخامسة بنسبة 0,052 %، ألمانيا في المرتبة السادسة بنسبة 0,046 %، بريطانيا في المرتبة السابعة بنسبة 0,043 %، الولايات المتحدة الأمريكية

وإذا كانت مساهمة الأفراد في تمويل المنظمات غير الحكومية تكتسي أهمية كبيرة في الدول المتقدمة، فإنها تكاد تنعدم داخل دول العالم الثالث، فباستثناء مبالغ الاشتراكات التي يقدمها الأفراد المنخرطين في المنظمات غير الحكومية المتواجدة في هذه الدول، فإن مساهمات الأفراد تكاد تكون منعدمة، وذلك نظرا للفقر الذي يعاني منه هؤلاء من جهة، ونظرا لعدم وعيهم وإدراكهم لدور هذه المنظمات داخل مجتمعات تلك الدول من جهة أخرى، وهذا يؤثر. لا محالة. سلبا على أهدافها ونشاطاتها.

2.1 القطاع الخاص:

يشكل القطاع الخاص في الدول المتقدمة أحد أهم مصادر التمويل للمنظمات غير الحكومية، حيث تأسست في بعض إدارات هذا القطاع آليات خاصة تهتم بتمويل المنظمات غير الحكومية، وخاصة تلك التي تتفق أنشطتها مع أنشطته. وتشير بعض الإحصائيات إلى أن القطاع الخاص يساهم بنسبة أكثر من 50% من تمويل هذه المنظمات(28).

وتلعب في هذا الإطار الشركات متعددة الجنسيات دورا بارزا، غير أن العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وهذه الشركات تمتاز بنوع من المد والجزر، فأحيانا نجد

في المرتبة الثامنة بنسبة 0,035 %، لوكسمبورغ وزيلاندا الجديدة في المرتبة التاسعة بنسبة 0,033 %، النمسا وبلجيكا في المرتبة العاشرة بنسبة 0,023 %، إسبانيا في المرتبة الـ 11 بنسبة 0,021 %، الدانمارك في المرتبة الـ 12 بنسبة 0,020 %، فرنسا وأستراليا في المرتبة الـ 13 بنسبة 0,018 %، السويد في

المرتبة الـ 14 بنسبة 0,017 %، فنلندا في المرتبة الـ 15 بنسبة 0,005 %، اليابان في المرتبة الـ 16 بنسبة 0,004 % وأخيرا إيطاليا في المرتبة الـ 17 بنسبة 0,002 %.

هذه الإحصائيات موجودة في المرجع التالي: شابو وسيلة، " دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق. بن عكنون، جامعة الجزائر، 2002، ص 64.

28- أماني قنديل، " دور المنظمات غير الحكومية في مصر: بين المحددات المحلية والمتغيرات العالمية "، بدون مكان الطبع، 5991، ص 21.

هذه العلاقة تتسم بروح التعاون والتفاهم، وفي أحيان أخرى نجدها تتسم بالمواجهة والتنافر.

بالنسبة للتعاون والتفاهم بين المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، ينبع من وجود مصلحة متبادلة بين الطرفين، بحيث أن الشركات متعددة الجنسيات تقوم بتقديم هبات وتمويلات للمنظمات غير الحكومية (29)، و بالمقابل تقوم هذه الأخيرة بتزويد الشركات متعددة الجنسيات بتجارها وخبراتها وتساعدنا في بعض المجالات التي كانت بعيدة عن اهتمامها (كالمجال الاجتماعي والإنساني والبيئي وغيرها)، وبالتالي تتفادى أي نوع من المواجهة أو المشاكل مع المنظمات غير الحكومية، ومن أمثلة التعاون بين هذه المنظمات والشركات متعددة الجنسيات نذكر:

- التعاون الذي حصل بين منظمة غير حكومية تسمى " الصندوق العالمي من أجل الطبيعة F.W.W" والشركة متعددة الجنسيات " لافارج Lafarge " المتسببة في إرسال كميات كبيرة من غاز ثاني أكسيد الكربون ^{2}Co في الجو محدثة تلوثا كبيرا. و بالمقابل تمنح هذه الشركة للمنظمة غير الحكومية تمويلا سنويا يصل إلى 1,1 مليون أورو. كما تتعاون هذه المنظمة مع شركة " كانون Canon " منذ سنوات، إذ تساعد المنظمة هذه الشركة على تنمية الوعي بالبيئة عند الشباب وخاصة ممن يستخدمون منتجات هذه الشركة، فعند أي إشهار بمنتوج الشركة يتم تصوير مناطق غابية أو استوائية أو مناظر طبيعية.

29- من أمثلة الشركات العالمية التي تمول المنظمات غير الحكومية نذكر ما يلي: شركة روبير بوش (ألمانيا)، مؤسسة سيتي بنك (الولايات المتحدة الأمريكية)، شركة كوكا كولا (الولايات المتحدة الأمريكية)، دويتش بنك (ألمانيا)، شركة H.B Fuller (الولايات المتحدة)، شركة هوندا (اليابان)، شركة إيميتال (فرنسا)، شركة Micro soft (الولايات المتحدة)، شركة شل (هولندا)، شركة Sony (اليابان)، شركة فورد (الولايات المتحدة).

للمزيد من الإطلاع، أنظر الموقع الإلكتروني للبنك العالمي التالي: org.worldbank.www

- كما أقام مجمع " كارفور Carrefour " شراكة مع منظمة غير حكومية هي " الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان "، وقد حثت هذه المنظمة المجمع من أجل الضغط على عملائه الآسيويين، حتى يُحسنوا من الظروف الاجتماعية لعمالهم.

- وفي عام 1995 قامت منطمتين غير حكوميتين هما: منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان، بحملات تهدف للوصول إلى اعتراف الشركات متعددة الجنسيات بمسؤوليتها الاقتصادية والاجتماعية، الناتجة عن نفوذها وقوتها وتأثيرها على حقوق الإنسان، معتمدة في ذلك على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي يطلب من كل فرد وكل هيئة في المجتمع باحترام ونشر المبادئ الواردة فيه، وأن التعريف بهذه الحقوق واحترامها مهمة الجميع، بما فيها الشركات متعددة الجنسيات. وقد اهتمت هذه الحملة أولاً بشركات النسيج التي توظف أطفالاً وعمالاً بأجور زهيدة في دول الجنوب، فضلت منظمة العفو الدولية ومنظمة مراقبة حقوق الإنسان عدم مواجهة هذه الشركات أو المطالبة بمقاطعة منتجاتها، بل فتحت مجالاً للنقاش ومحاولة إقناعها(30). وقد أتت هذه الحملة بأكملها، حيث دفعت عدداً من الشركات الكبرى للاعتراف بالمشكلة و للتعاون مع هاتين المنطمتين، من بينها شركة Gap ، Strauss Levis ، Nike وقد حُسِّنَت هذه الشركات من ظروف العمل داخل مصانعها الأجنبية، وبالتالي حُسِّنَت صورتها أمام الرأي العام العالمي.

- كما تتعاون المنظمات غير الحكومية مع الشركات متعددة الجنسيات عن طريق إشراك هذه المنظمات كجهة استشارية في بعض المشاريع الخاصة بتلك الشركات، وبهذه الطريقة تضرب تلك الشركات عصفورين بحجر واحد، فمن جهة تحصل على شرعية أكبر، ومن جهة أخرى تتجنب أي نوع من الصدام أو المواجهة مع تلك المنظمات.

30- في هذا الإطار عبر أحد مسؤولي منظمة العفو الدولية " م شاندلر M. Chandler " عن هذا التوجه أمام مسؤولي المؤسسات الاقتصادية بقوله: " لا تفكر منظمة العفو الدولية في مقاطعة منتجات الشركات أو إيقاف المبادلات، ولا تنتقد المؤسسات التي تمارس أعمالاً شرعية بالخارج، مهما كانت سياسة الدولة التي تعمل بها. ولكن بدعم من الرأي العام العالمي، من الواضح أن لهذه المؤسسات مسؤولية وهي استعمال نفوذها من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ونشر سلطة القانون ".

ولهذا لجأت الشركة العالمية المنتجة للملابس والأحذية "تايمبرلاند Timberland" إلى طلب المساعدة من منظمة غير حكومية تسمى "الحقيقة"، وذلك من أجل التحقيق في ظروف تصنيع منتجاتها، حيث تمتلك هذه المنظمة مجموعة بحث وتفتيش محلية، تضم مختصين في ظروف العمل، النظافة والأمن، وبالمقابل تحصل المنظمة على تمويل مالي معتبر(31).

كما ترتبط علاقة المنظمات غير الحكومية بالشركات متعددة الجنسيات من خلال ما يسمى بـ "هبة المنافسة rivalité de Don"، حيث تَقْدِمُ الهبة من طرف شخص ممثل مؤسسة أو شركة أو هيئة ما، بدافع المنافسة والظهور بمظهر جيد أمام الرأي العام المحلي والدولي، الذي يمثل المستهلكين لما تنتجه المصانع والمؤسسات والشركات الواهبة لتلك الأموال، وفي هذا الإطار منحت شركة "ميكروسوفت" التي يرأسها أغني رجل في العالم "بيل غيتس" ما يقارب من 25,6 مليار دولار في شكل هبات وعطايا منذ عام 1998 لمنظمات غير حكومية وجمعيات خيرية مختلفة. كما قدم مؤسس شركة "أنتل NTEL" غوردون مور حوالي 6,6 مليار دولار لمنظمات غير حكومية من أجل تمويلها، والأمثلة على ذلك كثيرة(32).

أما بالنسبة للعلاقة المتوترة بين المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات، فسببها هو أن هذه الشركات. في البداية. كانت ترى أن حقوق الإنسان ليست من اهتمامات الأوساط الاقتصادية، وبالتالي ليست من اهتماماتها، فلم تبال بأي مساس لها، حتى داخل الشركة نفسها، مع العمال والأجراء الذين توظفهم في الدول النامية(33)، أين تحصل على مشاريع مهمة جدا، على حساب معيشة وثقافة وتقاليد السكان المحليين، ما دام أن الربح هو الهدف الأساسي لنشاطها.

31- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 165.

32- نفس المرجع، ص 171.

33- في هذا الصدد تقول رئيسة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين السابقة السيدة "ماري روبينسون" ما يلي: "يضمن بعض رجال الأعمال أن البيئة السياسية والاجتماعية في الدول التي يعملون بها لا تهمهم... قدرة أوساط الأعمال على رفع التحدي المتعلق بحقوق الإنسان مهم لنجاح الشركات على المستويين الوطني والدولي في المستقبل القريب".

وهذا ما دفع إحدى المنظمات غير الحكومية المعروفة وهي منظمة العفو الدولية للقيام بحملة تحت شعار " حقوق الإنسان قضية رجال الأعمال أيضا "، وكان هدف الحملة هو تحسيس الشركات بأهمية حقوق الإنسان وضرورة احترامها، وأنها ليست معفية من هذه المسألة، بل تقع عليها مسئولية كبيرة في هذا المجال.

وكانت أول مواجهة بين المنظمات غير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات في السبعينيات من القرن الماضي، بين " منظمة السلام الأخضر " والشركات البترولية التي تسببت في كارثة بيئية، بسبب تسرب كميات هامة من البترول إلى سواحل آلاسكا، حيث قامت هذه المنظمة بتصوير البقع النفطية الضخمة والأسماك والطيور الميتة بسبب ذلك التلوث، ثم بثت هذه الصور في مختلف وسائل الإعلام العالمية، مما سبب فضيحة عالمية للشركة البترولية المتسببة في ذلك التلوث.

كما قامت منظمات غير حكومية تهتم بحماية حقوق الإنسان بحملة لفضح إحدى الشركات البترولية الفرنسية، التي أعدمت زعيم إحدى الأقليات العرقية في نيجيريا، والذي كان يعارض تواجد هذه الشركة بمنطقته. وأدت الحملة إلى إشهار سلمي لتلك الشركة، مما دفعها لتبني مبادئ تحترم من خلالها حقوق الإنسان.

ونفس الشيء حدث مع الشركة البترولية العالمية " شال SHELL " في نيجيريا، حيث واجهت مقاومة كبيرة من طرف السكان المحليين في شمال البلاد، بسبب تلويثها للبيئة والمحيط الذي يعيش فيه هؤلاء السكان، مما جعل السلطات المحلية في هذه الدولة تقوم بعملية قمع واسعة النطاق حتى لا تلحق أضرار بمنشآت " شال "، وكرد فعل على ذلك قامت المنظمات غير الحكومية بتنظيم حملات إعلامية ضد السلطات المحلية وضد الشركة.

ولتفادي هذه المشاكل والتجاوزات اقترحت منظمة العفو الدولية بعض التوصيات

هي:

. العمل بما جاء به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان داخل الشركات متعددة الجنسيات.

. تبني شروط تحمي العمال و الموظفين في عقود العمل بين الشركات متعددة الجنسيات و الدول على المستوى الخارجي.

. الإعلام عن عقود الأمن.

. عدم اللجوء إلى القوة العسكرية في المناطق ذات التوتر والصراع.

. الإعلام عن كل تجاوزات للسلطات المحلية في مجال حقوق الإنسان(34).

هذا ونلاحظ أنه إذا كانت المصلحة المتبادلة هي أساس العلاقة التي تربط المنظمات غير الحكومية بالشركات متعددة الجنسيات، إلا أن نسبة استفادة هذه الأخيرة (الشركات) أكبر من استفادة المنظمات غير الحكومية، ذلك أن الشركات متعددة الجنسيات عندما ترتبط بعلاقات مع المنظمات غير الحكومية و عندما تقوم بتمويل هذه المنظمات، فإنها تضرب عدة عصافير بحجر واحد، فهي أولا تحصل على شرعية دولية أكبر، و ثانيا تتجنب أي نوع من الصدام أو المواجهة مع تلك المنظمات، و ثالثا عندما تمول هذه المنظمات فإنها بذلك تبعد أموالها عن الضرائب، لأن أغلب الدول الغربية تشجع الشركات متعددة الجنسيات على تمويل المنظمات غير الحكومية من خلال إعفائها من كل أو بعض الرسوم الضريبية، و بالتالي فإن أكبر مستفيد من تلك العلاقة و من ذلك التمويل هو الشركات متعددة الجنسيات.

وتبقى علاقة المنظمات غير الحكومية بالشركات متعددة الجنسيات، وخاصة في مجال حقوق الإنسان، خاضعة لإستراتيجية هذه الشركات، بحيث تنظر إلى المنظمات غير الحكومية كحليف عندما يتعلق الأمر بمصالحها، و تعتبرها كخصم قوي و سلطة مضادة عندما تتعارض مصالح الطرفين، فتحاول الشركات في هذه الحالة أن تستميل المنظمات غير الحكومية لجانبها و أن تستعملها لتحقيق أغراضها و مصالحها، و تنجح أحيانا في ذلك(35).

34- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 167.

35- يقول أحد المتحدثين داخل منظمة الأمم المتحدة ما يلي: " لقد رأينا منظمات غير حكومية في خدمة منتجي السجائر، لقد رأينا، و نرى كل يوم، جمعيات ممولة من طرف مجموعات صناعية،

و إذا كان القطاع الخاص عموما و الشركات متعددة الجنسيات على وجه الخصوص تلعب دورا مهما في تمويل المنظمات غير الحكومية داخل الدول المتقدمة، فإن الأمر يختلف تماما في دول العالم الثالث، ذلك أن الدراسات تشير إلى انخفاض مساهمة القطاع الخاص داخل هذه الدول في تمويل المنظمات غير الحكومية، ويرجع ذلك لحدثة تبلور هذا القطاع اقتصاديا في معظم تلك الدول، مما لم يعط الفرصة بعد لظهور الطبقة الرأسمالية كطبقة اجتماعية تملك الوعي بدورها الاجتماعي، كما هو عليه الوضع في الدول المتقدمة(36). ومع ذلك فهناك بعض المساهمات من طرف القطاع الخاص في بعض الدول الإفريقية، فمثلا في مصر هناك المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية الذي يحرص على توفير منح نقدية سنوية للمنظمات التي تتميز بأدائها المتفوق في مجال عملها، وهذه المنح تقدم من طرف مؤسسات وشركات خاصة، فمثلا في عام 2006 تم تقديم 9 منح من 8 شركات خاصة، وصلت قيمة المنحة الواحدة إلى 60 ألف جنيه مصري(37).

ولكن مثل هذه الأمثلة عن مشاركة القطاع الخاص داخل الدول الإفريقية في تمويل المنظمات غير الحكومية شحيحة وتعد على الأصابع مقارنة مع مناطق أخرى من العالم(38).

تقف وتعرقل قرارات هامة في بعض المجالات مثل مجال البيئة ."

أنظر: Philippe RYFMAN, op.cit, p 22

36- نبيلة حمزة، مرجع سابق، ص 64.

37- أنظر الموقع الإلكتروني للمركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية التالي: egyptngo-wwww.site/arabic/org.support

38- ومع ذلك فإن هناك بريق من الأمل فيما يخص وعي الأفارقة بدور و أهمية المنظمات غير الحكومية، ففي البنين قام أحد المقاولين الخواص يدعى " Roger Gbaguidi " في الفترة الممتدة من 20 إلى 23 مارس 2003 بتنظيم صالون جمع فيه الكثير من المنظمات غير الحكومية، بهدف التعارف وتبادل الخبرات. ولما سأله أحد الصحفيين ما هي مصلحة مؤسستك الخاصة ذات الهدف الربحي من تنظيم مثل هذا الصالون حول المنظمات غير الحكومية؟ فكان رده كما يلي:

Ce n'est pas par ce que je suis un entrepreneur, que je ne suis pas sensible aux problèmes de mon payé, et que je ne peut pas apporter ma contribution. J'ai des salons qui

2. التمويل العام:

يقصد به مساهمة الجهات الحكومية، من دول ومنظمات وهيئات مالية حكومية وغيرها، في تمويل المنظمات غير الحكومية، ويعتبر هذا التمويل تشجيعا لهذه المنظمات، نظرا للأعمال والمشاريع ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والبيئي الذي تقوم بها. والشيء الملاحظ هو أن هذا التمويل يعتبر ضئيلا مقارنة بالتمويل الذي يُمنح للمنظمات الدولية الحكومية التي تعمل لتحقيق نفس المشاريع، ومع ذلك فقد عرف تحسنا ملحوظا، فمثلا في الفترة الممتدة من 1973 إلى 1985 إرتفعت نسبة الإعانات العامة للمنظمات غير الحكومية داخل دول أوروبا الغربية من 3% إلى 40%(39). وعموما فإن مصادر التمويل العام هي:

1.2 الدول:

أ. مضمون تمويل الدول للمنظمات غير الحكومية

تعتبر الدول وخاصة المتقدمة منها (تسمى بالدول المانحة) من أهم ممولي المنظمات غير الحكومية، ويتم هذا التمويل إما بصفة مباشرة أو بصفة غير مباشرة: بالنسبة للتمويل المباشر للمنظمات غير الحكومية، فيكون عن طريق تخصيص الدولة أو الوزارة المكلفة بالتعاون مع هذه المنظمات أو هيئة حكومية ما، مبالغ مالية لفائدة هذه المنظمات، حتى تستطيع القيام بنشاطاتها ومشاريعها.

me rapportent de l'argent. Sur Afrique EXPO ONG, je ne gagne pas d'argent, mais je n'en perds pas non plus.

فهذا الرد الخاص بأحد رجال الأعمال الأفارقة ينمُّ على وجود نوع من الوعي والإدراك بدور المنظمات غير الحكومية داخل القارة الإفريقية، نأمل أن يعم كل أرجائها.

للمزيد من الإطلاع، أنظر: David Cadasse, Le rendez-vous des ONG africaine, Mars 2003, www.afrik.com

39- أنظر: L.G.D.J., « Relations internationales africaines », édi : Pièrre-François Gonidec,

Paris, 1, p 67

و في هذا الإطار تأتي سويسرا في طليعة الدول التي تقدم مساعدات مالية للمنظمات غير الحكومية، حيث تلقت هذه الأخيرة سنة 1997 ما نسبته 13,6% من إجمالي المساعدات العامة، ثم تأتي بعدها فنلندا بنسبة 8,5%، ثم بلجيكا بنسبة 6,4%، ثم تليها ألمانيا بنسبة تقدر بـ 5,9%، ثم السويد بنسبة 4,9%. أما بالنسبة لفرنسا فإن إجمالي المساعدة العامة التي تقدمها الحكومة فتعتبر من أضعف النسب في الاتحاد الأوروبي، إذ لا تتعدى نسبة 1,1% (40).

و في كندا تقدر نسبة المساعدات العامة بـ 8,7%، و تقوم السفارات الكندية بتخصيص مبالغ وصلت 350 ألف دولار لدعم المنظمات غير الحكومية المحلية في دول العالم الثالث.

و في اليابان تشكل وزارة الخارجية ووزارة الاتصالات البريدية و التليفونية مصدرا هاما لتمويل أنشطة بعض المنظمات غير الحكومية اليابانية و غير اليابانية، فمثلا بلغ عدد المنظمات غير الحكومية المصرية المستفيدة من المعونات اليابانية 14 منظمة (41). و بالإضافة إلى المعونات الحكومية المركزية، فإن الجماعات المحلية و المقاطعات تساهم هي الأخرى في تمويل المنظمات غير الحكومية، و لكن بنسب قليلة، و ذلك في الدول التي تتمتع فيها تلك الجماعات و المقاطعات ببحوحة مالية، مثل سويسرا أين تلقت المنظمات غير الحكومية سنة 1995 مبلغ 19,4 مليون فرنك سويسري كمعونات من بعض المقاطعات (42).

و إلى جانب المعونات الحكومية المركزية و المحلية، فإن المنظمات غير الحكومية تتلقى مساعدات مالية أيضا من طرف بعض الوكالات الحكومية، فعلى سبيل المثال لا الحصر قامت الوكالة السويدية للتنمية الصناعية (A.D.I.S)، بتقديم الملايين من الدولارات للمنظمات غير الحكومية المحلية في بعض الدول النامية و الإفريقية،

40- أنظر: Pierre-François Gonidec, op.cit, p 68

41 تيسا موريس، المنظمات غير الحكومية: ما لها و ما عليها، ترجمة خالد الفيشاوي، www.zmag.org، ص 3.

42- شابووسيلة، مرجع سابق، ص 47.

ما بين سنوات 1991 و 1993، خصص جزء من هذه الأموال للتنمية الاجتماعية و الاقتصادية للمرأة. ونفس الشيء حصل مع الوكالة الحكومية النرويجية للمساعدة (D.A.R.O.N)، الوكالة الوطنية الدانماركية (A.D.I.N.A.D)، حيث خصصت هاتين الهيئتين الحكوميتين مبالغ مالية هامة لتمويل مشاريع المنظمات غير الحكومية داخل الدول النامية(43).

ونفس الشيء تقوم به وكالة الولايات المتحدة للمعونة (D.I.A.S.U)، وهي وكالة حكومية، حيث تقدم مبالغ مالية معتبرة للمنظمات غير الحكومية. وفي هذا الإطار وضعت هذه الوكالة مشروعا تمويليا ثلاثي المراحل للمنظمات غير الحكومية الوطنية في مصر يبدأ من عام 1987 وينتهي عام 1990، بحجم تمويل وصل إلى 15 مليون دولار، و قد استفاد من هذا المشروع 2019 منظمة غير حكومية محلية في مصر. وفي عام 1991 خصصت هذه الوكالة مبلغا آخر لدعم تلك المنظمات قدر بـ 20 مليون دولار(44).

وإذا كانت الدول المتقدمة تقدم المساعدات المالية سواء للمنظمات غير الحكومية المتواجدة بداخلها أو المنظمات المتواجدة في دول العالم الثالث، إلا أن ذلك لا يعني أنها الدول الوحيدة التي تقدم الدعم لتلك المنظمات، فبعض الدول الإفريقية تقدم هي الأخرى الدعم والتمويل اللازمين لمنظماتها غير الحكومية، فمثلا في تونس. حسب إحدى الدراسات. تبلغ نسبة الإعانة الحكومية 86%، كما قررت الحكومة التونسية

43- فعلى سبيل المثال في تقرير لمنظمة غير حكومية إفريقية عام 1990 هي " مجلس تنمية البحث الاقتصادي والاجتماعي في إفريقيا (CODESRIA) فإنه من مجموع 714.998,904 فرنك التي تمثل ميزانية هذه المنظمة، فإن الوكالة السويدية للتنمية قدمت مساعدة تقدر بـ 173.393,433 فرنك، الوكالة الدانماركية للتنمية قدمت مبلغ يقدر بـ 32.753,994 فرنك، مركز البحث في التنمية الدولية قدم هو الآخر مبلغ 50.125,759 فرنك لتلك المنظمة الإفريقية.

أنظر: Pierre-François Gonidec, op.cit, p30

44- أماني قنديل، دور المنظمات غير الحكومية في مصر: بين المحددات المحلية والمتغيرات العالمية، مرجع سابق، ص 51.

تخصيص حصة من المنح داخل البنك التونسي لتمويل هذه المنظمات، وفي مصر تبلغ نسبة الدعم الحكومي 10 %، وفي السودان 8 % (45)، وفي التشاد تساهم الحكومة بنسبة معتبرة في تمويل المنظمات غير الحكومية المحلية، فمثلا بلغت ميزانية إحدى هذه المنظمات مبلغ 227.549,726 فرنك فرنسي، وكان مبلغ 144.481,219 فرنك (أي أكثر من 63 % من المبلغ الإجمالي) عبارة عن معونة حكومية، ومبلغ 83.068,507 عبارة عن قرض حكومي، أما المصادر الخاصة فلم تتجاوز 8.226,402 فرنك، مما يدل على أن أكبر مساعدة أتت من الحكومة التشادية (46).

أما التمويل غير المباشر، فيكون في صورة تسهيلات ضريبية تمنحها السلطات العامة للمنظمات غير الحكومية، حيث لا تفرض ضرائب أو تفرض ضرائب بنسب صغيرة جدا على التعاملات المالية لهذه المنظمات، فمثلا في سويسرا تَعيضُ المعاملات المالية للمنظمات غير الحكومية تماما من الضرائب التي تفرض عادة على الأشخاص المعنويين، ولكن فيما يخص المعاملات الموجهة مباشرة للمساعدة أو لفعل الخير فقط. كما يكون هذا التمويل من خلال تشجيع السلطات العامة للأفراد والمؤسسات والشركات الخاصة حتى يساهموا في تمويل المنظمات غير الحكومية، ويتم هذا التشجيع عن طريق منح هؤلاء الخواص عددا من المزايا والإعفاءات الضريبية (47)، ففي فرنسا مثلا عندما يقوم الأفراد بمنح هبات للمنظمات والجمعيات ذات النفع العام (كالجمعيات الثقافية والخيرية) فإن ذلك يمنحهم الحق في تخفيض نسبة الفوائد على مداخيلهم إلى 5 %، وذلك طبقا لقانون صدر في 27 جويلية 1987 (48).

45- نبيلة حمزة، مرجع سابق، ص 64.

46- أنظر: Pierre-François Gonidec, op.cit, p 67.

47- في هذا الصدد يؤكد البنك الدولي على أن إعفاء المنظمات غير الحكومية من ضريبة المداخيل الذي تحصل عليها (اشتراكات، هبات، منح وغيرها) تعتبر من المبادئ الأساسية التي يؤكد عليها البنك. أنظر في هذا: ديندار شيخاني، نحو قانون يراعي المعايير الدولية في تأسيس المنظمات غير الحكومية، مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: com.alsabaah.com، ص 7.

48- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 53.

ونفس الشيء يحدث داخل العديد من الدول الإفريقية، حيث تساهم في تمويل المنظمات غير الحكومية سواء المحلية أو الأجنبية بطريقة غير مباشرة، وذلك من خلال إعفاء تلك المنظمات من الحقوق والرسوم الجمركية على الأجهزة التي تستوردها، و كذا إعفائها من الضرائب التي تفرض عادة على أجور الموظفين الأجانب التابعين لهذه المنظمات(49).

ب. سلبيات التمويل الحكومي للمنظمات غير الحكومية:

ما يعاب على التمويل الذي تقدمه الدول . سواء المتقدمة أو دول العالم الثالث . للمنظمات غير الحكومية هو أن هذه الدول تجعل من التمويل وسيلة للتحكم في هذه المنظمات، وهذا ما يمس بإحدى أهم خصائصها وهي الاستقلالية، فمثلا بالنسبة للوكالة الأمريكية للمعونة (D.I.A.S.U) المذكورة آنفا طالبت من هذه المنظمات تبني مواقفها (خاصة في مجال مكافحة الإرهاب)(50) دون أي نقاش، والتي ترفض ذلك ستجد نفسها محرومة من التمويل.

و بالنسبة لدول العالم الثالث وخاصة الدول الإفريقية فحدث ولا حرج، إذ تستعمل السلطات ذلك التمويل الضعيف الذي تقدمه للمنظمات غير الحكومية من أجل مراقبتها ومراقبة التدفقات المالية التي تحصل عليها، فمثلا في التشاد يجب أن تمر المساعدات المالية الحكومية التي تقدم لهذه المنظمات على لجنة تنسيق تتكون من عدة وزارات، وتضم هذه اللجنة 07 أعضاء حكوميين ويترأسها وزير التخطيط، وقد أوكلت إليها مهمة مراقبة نشاط هذه المنظمات. ونفس الشيء يحدث في مالي وموريتانيا، ففي

49- أنظر: Pièrre-François Gonidec, op.cit, p 67

50- ترى هذه الوكالة أن الجماعات الإرهابية تجد جوا مناسبا لنشاطها وأتباعا لها في الدول الضعيفة التي تنتشر فيها الرشوة والفساد. لهذا فإن أحسن وسيلة لمكافحة الظاهرة هي تبني مشاريع اقتصادية وخلق فرص عمل للتخلص من الفقر ومحاربة مظاهر الرشوة والفساد، فهذا يجعل الأفراد يحجمون عن الانخراط في الجماعات الإرهابية، وبالتالي فهذه الوكالة تتبع سياسة وقائية في مكافحة الإرهاب.

مالي تم وضع لجنة لتقييم نشاط المنظمات غير الحكومية، وتبّع تحركاتها وأعمالها على أرض الميدان، ومراقبة مدى تطابقها مع المخطط الخماسي الذي تبنته الحكومة (51). كما تستغل الدول الإفريقية مسألة التمويل من أجل التحكم حتى في نوعية النشاطات التي تقوم بها المنظمات غير الحكومية، بحيث تشترط عليها أن تنشط في الجوانب الاجتماعية والإنسانية، وألا تخوض في الأمور السياسية كالديمقراطية والتداول على السلطة والحكم الراشد وغيرها، وأية منظمة لا تستجيب إلى هذه التعليمات فإنه يتم قطع التمويل الحكومي عنها، والذي يعتبر المصدر الوحيد تقريباً. لميزانيتها. وقد أكد على هذا الأستاذ "حميدة اقتدار" بقوله: "إن تمويل المنظمات غير الحكومية غالباً ما يكون مشروطاً باتخاذهم وضع الاستعداد غير السياسي، وخاصة في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية". كما يؤكد نفس الفكرة الأستاذ "بول فيرجسون" في كتابه بعنوان الماكينة المناهضة للسياسة بقوله: "فور ما يُدْمِن المناضلون على المعونة الحكومية يُجبرون على بتر علاقتهم بالسياسة، ففي عالم المنظمات غير الحكومية السياسة هي كلمة "طابو" محرمة. إن الفصل بين الاجتماعي والسياسي هو السبب الرئيسي الذي يفسر هامشية أثر الكثير من هذه المنظمات" (52).

هذا وإلى جانب رغبة الدول في التحكم في المنظمات غير الحكومية عن طريق التمويل، فإن الدول المتقدمة تستعمل هذه المنظمات لأغراض أخرى سياسية واقتصادية، ذلك أن العمل الإنساني بالنسبة لأغلبية الدول المانحة، إن لم نقل كلها، جزء لا يتجزأ من العمل السياسي والاقتصادي، فبعد أن كان العمل الإنساني وسيلة للمساعدة وفعل الخير، أصبح الآن أداة للتأثير السياسي والاقتصادي والاجتماعي (53). ذلك أن الدول

51- أنظر: 8Pierre-François Gonidec, op.cit, p 6

52- حميدة إقتدار، المنظمات غير الحكومية في المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع، ترجمة أحمد زكي،

مقال منشور على الموقع الإلكتروني التالي: www.zmag.org

53- في إطار هذه الفكرة يقول الأستاذ P.F Gonidec ما يلي:

« Le risque est que les ONG deviennent un instrument entre les mains des gouvernements »

المتقدمة تمويل المنظمات غير الحكومية التي تقوم بأعمال إنسانية بهدف الحصول على امتيازات اقتصادية، فيتم اختيار مشاريع ذات شرعية كبيرة على المستوى الدولي وذات أهمية خاصة على المستوى الداخلي مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية، التعليم، الصحة، حقوق الإنسان وغيرها، وبذلك تصل إلى مراكز اتخاذ القرار في الدول التي تم اختيارها لتنفيذ تلك المشاريع.

كما أصبح العمل الإنساني عبارة عن "قرن استشعار" في المجال الاقتصادي، حيث يتم الدخول إلى أسواق الدول النامية من خلال المنظمات غير الحكومية الإنسانية و التنمية، من أجل دراستها وصقل ذوقها وحاجياتها، ثم فرض المنتجات عليها، والقضاء على أي شكل من أشكال المنافسة داخلها، فمثلا الوكالة السويدية للتنمية الصناعية . السالف ذكرها . صحيح أنها قدمت مساعدات هامة لمنظمات غير حكومية تنتمي لدول نامية، إلا أن دور هذه الوكالة هو تحضير العمل الاقتصادي لصالح مؤسسات و شركات سويدية، بواسطة تلك المساعدات التي تقدمها من خلال منظمات غير حكومية سويدية، كعملها في ناميبيا والبوسنة، فالعمل الإنساني السويدي يرتبط بهدف واضح هو البحث على أسواق جديدة داخل الدول الأخرى.

ونفس الشيء بالنسبة للمنظمة غير الحكومية الكندية "cuso" التي تمويل من طرف الحكومة الكندية وتعمل بالتنسيق معها، حيث تقوم هذه المنظمة بإرسال مختصين من الشباب الكندي إلى دول إفريقية تهتم بمجال التنمية، ويقوموا هؤلاء بدراسة حاجات و أسواق تلك الدول، ثم ينقلوا المعلومات التي تحصلوا عليها إلى دولتهم(54).

كما تقوم الدول المتقدمة باستخدام المنظمات غير الحكومية من أجل مراقبة الاقتصاديات الجديدة، فجزء كبير من المنظمات الأمريكية و البريطانية و اليابانية و

...au service d'une politique d'influence

أنظر: Pierre-François Gonidec, op.cit, p 68

54- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 61

الألمانية والفرنسية وغيرها، تعتبر الرأس الحساس للمشاريع الاقتصادية و التجارية في تلك الدول، حتى أن بعض هذه المنظمات يمكن تسميته بـ "منظمات غير حكومية . حكومية" (55).

و عليه نلاحظ أن الدول الغنية تستعمل الكثير من المنظمات غير الحكومية . من خلال التمويل . لخدمة مصالحها داخل دول العالم الثالث (56)، وليس حبا في مساعدة المحتاجين وتنمية شعوب الدول الفقيرة. ولهذا نلاحظ أن مناطق العمل التي تختارها المنظمات غير الحكومية يتطابق في الكثير من الأحيان مع المناطق التي تختارها الحكومات في بلدانها الأصلية، مثلما يحدث مع المنظمات غير الحكومية الفرنسية التي تهتم كثيرا بما يحدث في إفريقيا، هذا الاهتمام تشاركها فيه وزارة الخارجية الفرنسية، والرسم التالي يؤكد ذلك:

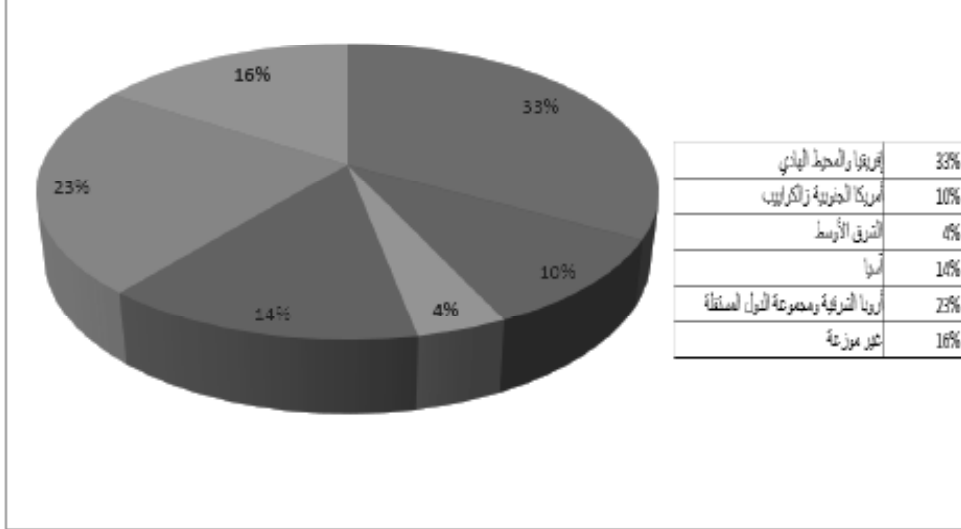
55- أنظر: « Les ONG a la conquête des nouveaux marchés »، Eric Denécé et Gilles Sohm, édi : L.G.D.J, 2001, p 90

56- تأكيذا على ذلك تقول السيدة "شاهارضا" مديرة البرامج في هيئة المنحة المحلية للديمقراطية (قسم الشرق الأوسط) بالكونغرس الأمريكي ما يلي: " المطلوب من الجمعية أو المنظمة غير الحكومية المتلقية لتمويل الكونغرس أن تقدم المعلومات التي يريدها المركز...".
وبذلك تتحول الجمعية أو المنظمة إلى أداة تابعة للكونغرس الأمريكي في بلادها، دون أن تستطيع الإفلات من قبضته، لأنه يعرف كيف يقبض على عنق تلك الجمعية أو المنظمة، بحيث تقوم بتقسيط المنحة وليس إعطاؤها دفعة واحدة. وفي هذا الشأن تقول السيدة "شاهارضا" ما يلي: " نحن لا نعطي المنحة دفعة واحدة، ولكن على مراحل تكون مرهونة بتلقي تقارير كتابية حول تطور العمل...".

للمزيد من الإطلاع، راجع: سناء المصري، مرجع سابق، ص 26 وما يليها.

. رسم بياني يوضح التوزيع الجغرافي للمساعدات التي قدمتها المنظمات غير

الحكومية الفرنسية عام 1998. (57)



2.2 المنظمات الدولية الحكومية:

تعتبر هذه المنظمات مصدرا كذلك من مصادر التمويل العام للمنظمات غير الحكومية، فمثلا وصلت المساعدة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (E.D.C.O) عام 1988 لهذه المنظمات إلى حوالي 4,7% من المساعدات العامة، أي ما يقارب 2,3 مليار دولار. وبالنسبة للمنظمات غير الحكومية الفرنسية للتضامن في دول الجنوب، فقد وصلت نسبة المساعدات التي قدمتها منظمات حكومية دولية إليها (خارج الإتحاد الأوروبي) عام 1999 إلى 4,06%، أي ما يعادل 26 690 583 أورو (58).

وتلعب منظمة الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي دورا بارزا في هذا المجال، حيث تقومان هاتان المنظمتان عادة بتمويل المنظمات غير الحكومية التي تتمتع بمركز

المصدر: - Commission de coopération et de développement, Organisations de solidarité internationale, 1998-1999, Ministère des affaires étrangères, Décembre 2001, p 6

58- أنظر: Philippe RYFMAN, op.cit, p 24

استشاري لديهم⁽⁵⁹⁾، فمثلا على إثر تبني البرلمان الأوروبي لمبادرة جديدة عام 1994 تحت عنوان " المبادرة الأوروبية من أجل الديمقراطية و حقوق الإنسان في البلدان النامية"، خصص للمنظمات غير الحكومية مبالغ مالية معتبرة خلال فترات محددة، و قام بتمويل العديد من المشاريع التي تم تنفيذها بواسطة منظمات غير حكومية نشطة في مجال حقوق الإنسان. و قد منح الأفضلية للمشروعات المبتكرة و الملهمة، و التي يمكن في حالة نجاحها أن يتم تعميمها بشكل أوسع من خلال دعمها بمبالغ وإمكانات أكبر. والجدول التالي يوضح مساهمات البرلمان الأوروبي في تمويل المنظمات غير الحكومية خلال الفترة من 1994 إلى 2000:

مصدر التمويل	السنة	قيمة التمويل
الاتحاد الأوروبي	1994	59.1 مليون أورو
	1996	97.4 مليون أورو
	1998	101 مليون أورو
	2000	100 مليون أورو

جدول يوضح قيمة التمويلات التي منحها البرلمان الأوروبي للمنظمات غير الحكومية خلال الفترة من 1994 إلى 2000. (60)

و يتم تمويل المنظمات غير الحكومية بطريقتين: الطريقة الكلاسيكية، و تتمثل في تقديم مساعدات مالية خاصة، أي على شكل " مشروع بمشروع "، حيث تساهم المنظمة الحكومية بنسب تتراوح من 50% إلى 100% من قيمة المشروع الذي تقترحه المنظمة غير الحكومية للانجاز في دول العالم الثالث. أما الطريقة الثانية فهي نظام التمويل العام، و يقصد به منح مبلغ مالي مرة كل سنة لمنظمة أو عدة منظمات غير

59- شابووسيلة، مرجع سابق، ص 47.

60- المصدر: خميس شماري و كارولين ستايني، دليل حقوق الإنسان إلى الشراكة الأوروبية . المتوسطة، ترجمة إيمان شكيب، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2000، ص 107 و ما يليها.

حكومية معينة، هذه الطريقة مطبقة على أكبر المنظمات غير الحكومية البريطانية و الهولندية.

كما يمكن منح تمويلات إضافية أو تكميلية، من طرف المنظمات الحكومية للمنظمات غير الحكومية، في حالة تقديم مساعدات غذائية أو استعجالية، على إثر حدوث أزمات إنسانية مفاجئة، لأنه لا يمكن التنبؤ بمثل هذه الحالات.

و تقوم المنظمات الحكومية مثل المفوضية العليا للاجئين بتكليف منظمات غير الحكومية، في إطار عقود مقالة من الباطن (sous de contrats Des traitance)، للقيام ببعض الأعمال و النشاطات، التي تديرُ عليها بعض الأموال التي تساعدُها في أعمالها الإنسانية(61).

غير أن الدول والمنظمات الحكومية التي تقدم التمويل للمنظمات غير الحكومية، تشترط على هذه الأخيرة أن تقدم تقارير إليها في كل مرة يتم فيها تمويل إحدى مشاريعها. بل ويمكن للسلطات الوطنية و الدولية أن تراقب حسابات المنظمات غير الحكومية المستفيدة من التمويلات العامة، مما يشكل نوعا من المراقبة على برامج ومداخل تلك المنظمات(62).

3.2 الهيئات المالية الدولية:

تتعامل المنظمات غير الحكومية مع العديد من الهيئات المالية الدولية، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، فمنذ عام 1986 أصبحت المنظمات غير الحكومية تنظم اجتماعا سنويا حول هاتين الهيئتين الماليتين.

وقد أقام البنك العالمي علاقة تعاون مع هذه المنظمات منذ منتصف الثمانينات (1985 . 1986)، ففي هذه الفترة بدأت بعض المنظمات في تنظيم مظاهرات للتعبير عن سخطها وعدم رضاها على نتائج سياسة البنك. غير أن هذا الأخير، بدل مواجهتها، فضل التحاور معها و الاستفادة من مَهْنِيَّتْهَا، من خلال تمويله لبعض المشاريع التي

61- أنظر: Pierre-François Gonidec, op.cit, p 67

62- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 52

تديرها تلك المنظمات، ففي عام 1989 شاركت المنظمات غير الحكومية في 202 مشروع للبنك العالمي (أي ما يعادل 5% من إجمالي نشاطات البنك). وتطور تعامل البنك مع هذه المنظمات عام 1997 إلى ما يزيد عن 47%(63). كما أنشأ البنك لجنة تنسيق بينه وبين المنظمات غير الحكومية، وأصبحت هذه اللجنة تشكل مجالا للتعاون في المسائل الاقتصادية والمالية لكلا الطرفين.

وفي أثناء اجتماع عقد في سبتمبر 1990 بين المنظمات غير الحكومية من جهة، والبنك العالمي وصندوق النقد الدولي من جهة أخرى، انتقد المشاركون بشدة برامج " إعادة الهيكلة " الموضوعة من طرف كلا الهيئتين الماليتين، كما حملوهما جزء من المسؤولية بشأن التدهور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في دول الجنوب. هذه الانتقادات دفعت تلك الهيئتين الماليتين إلى إدخال بعض المفاهيم ضمن أولوياتهما كـ " الحفاظ على البيئة " و " احترام النوع " و " المجتمع المدني "، كما حثتهما هذه الانتقادات على التعاون مع المنظمات غير الحكومية وتطويره حتى أصبحت نسبة كبيرة من تعاملاتهما تتم مع تلك المنظمات(64).

إذن قد يكون التمويل العام من الدول، كما قد يكون من المنظمات الدولية الحكومية والهيئات المالية الدولية. والجدول التالي يبين لنا مصادر وقيمة التمويل العام للمنظمات غير الحكومية الفرنسية لعام 1999:

الهيئات والوزارات	مليون أورو
وزارة الشؤون الخارجية	35,37
وزارة التعاون	.
وزارات أخرى	5,49

63- عياد مليكة، مرجع سابق، ص 164.

64- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 39

7,47	هيئات أخرى
48,33	مجموع التمويل الوطني
127,75	الاتحاد الأوروبي
23,17	الأمم المتحدة
28,20	منظمات أخرى
179,12	مجموع جزئي خاص بالتمويل الدولي
9,60	مجموع جزئي خاص بالتمويل الإقليمي
21,19	مجموع جزئي خاص بمساهمات خدماتية
8,99	مؤسسات عمومية فرنسية
12,20	مؤسسات عمومية أخرى (أوروبية ودولية)
258,24	الموارد العامة

. جدول يبين مصادر وقيمة التمويل الخاص بالمنظمات

غير الحكومية الفرنسية لعام 1999. (65)

ونشير في آخر هذا العنصر إلى أن الجهات المانحة، سواء كانت عامة أو خاصة، تحرص على أن تستفيد من التعاون ومن التمويل الذي تقدمه للمنظمات غير الحكومية، وذلك عن طريق اشتراطها على هذه المنظمات أن تعين موظفين بأجرتايعين لها (أي للجهات المانحة)، وكذا اشتراطها شراء الأجهزة من دولها حتى ولو كانت أقل تكلفة في دول أخرى(66).

65- المصدر: Commission de coopération et de développement, op.cit, p 10

66- نبيلة حمزة، مرجع سابق، ص 62.

المحور الثالث: كيفية إنفاق المنظمات غير الحكومية لمواردها المالية و المشاكل التي يثيرها التمويل:

إذا نجحت المنظمات غير الحكومية في الحصول على التمويل الضروري لها، فيجب عليها أن تحافظ على تلك الأموال وأن تنفقها بطريقة عقلانية، فكيف يتم ذلك؟

1. كيفية إنفاق المنظمات غير الحكومية مواردها المالية:

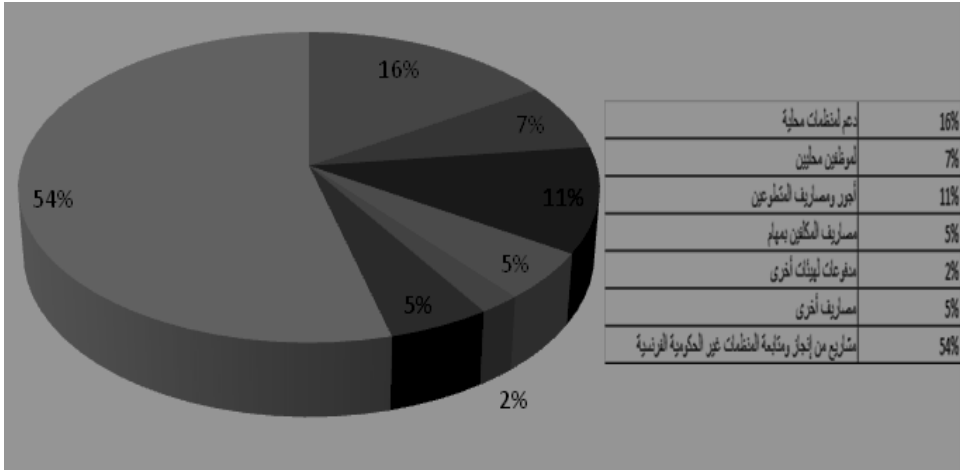
يتم إنفاق الموارد المالية للمنظمات غير الحكومية بالقدر اللازم لحسن سير أجهزتها و بطريقة تتفق مع أهدافها و مشاريعها المسطرة، و عموما تغطي النفقات قسمين أساسيين هما:

القسم الأول يتعلق بالنفقات الخاصة بالهيكل التنظيمي للمنظمة غير الحكومية، و يدخل في هذا الإطار نفقات سير أجهزة المنظمة و اجتماعاتها، مرتبات الموظفين و المستخدمين، المنح المخصصة للتكوين و التريصات، النفقات الضرورية لاقتناء المعدات و الآلات المكتبية و المطبعية و مصاريف الاتصالات من هاتف و فاكس وغيرها.

أما القسم الثاني فيتعلق بالنفقات الخاصة بالنشاطات و البرامج الإنسانية التي وضعتها المنظمة غير الحكومية، و يدخل ضمن هذا الإطار نفقات طبع التقارير و المنشورات، نفقات البعثات الميدانية بمختلف أنواعها، مصاريف الخبراء و الفنيين الذين لجأت المنظمة إلى خدماتهم، نفقات تنقل الوفود المشاركة في أشغال المؤتمرات و الهيئات الدولية، النفقات الخاصة بالمعونات التي تقدمها المنظمة للفئات المحتاجة، نفقات تغطية الحالات الطارئة و الإستعجالية(67) و نفقات المشاريع التي تقوم المنظمة بإنجازها (كبناء مدرسة أو مستوصف أو ورشة عمل... الخ).

67- شابووسيلة، مرجع سابق، ص 48.

و الرسم البياني التالي يوضح كيفية إنفاق المنظمات غير الحكومية الفرنسية لمواردها المالية:



رسم بياني يوضح كيفية إنفاق المنظمات غير الحكومية الفرنسية لأموالها. (68)

2. المشاكل التي يثيرها التمويل:

نشير في هذا الصدد إلى أن هناك عدة مشاكل تتعرض لها المنظمات غير الحكومية فيما يخص التمويل، يمكن تلخيصها فيما يلي:

أ. تعترض المنظمات غير الحكومية صعوبات جمة فيما يتعلق بالتنبؤ و برمجة مشاريع على المديين المتوسط و البعيد، وذلك بسبب عدم تأكدها من الحصول على التمويل اللازم في المستقبل. فنجد العديد من التساؤلات تطرحها هذه المنظمات مثل: هل يستمر المانحون الخواص في تقديم الأموال بعد مدة؟ وهل يستمر الدعم العام أيضا؟ وما هو مصير المشاريع التي تم البدء في إنجازها في حالة ما إذا انقطع التمويل؟ وهل يمكن القيام بمشاريع مستقبلية؟ وإلى متى تستطيع المنظمة غير الحكومية الاستمرار بدون تمويل؟

ب. عدم معرفة الكثير من المنظمات غير الحكومية. وخاصة تلك المتواجدة بدول العالم الثالث. كيفية الاتصال بالجهات الأجنبية المانحة، مما ينقص من نسبة تمويلها، ففي دراسة أجريت بشأن هذا الموضوع عبرت 85% من هذه المنظمات عن حاجتها لوجود جهة تمدها بالمعلومات المتعلقة بجهات التمويل الخارجية وعن كيفية الاتصال بها(69).

ج. قد ينتج عن التمويل العام تبعية المنظمات غير الحكومية للكيانات الحكومية(70)، وهذا يمس بإحدى أهم مميزاتها ألا وهي الاستقلالية عن الجهات الحكومية، كما قد يؤدي إلى الحد من حرية الرأي والتعبير وحرية اتخاذ القرارات داخل المنظمات غير الحكومية الممولة من طرف تلك الهيئات والكيانات الحكومية(71). ولهذا تنصح هذه المنظمات بأن تضع لنفسها نسب دعم حكومي محددة لا يجب تجاوزها، كأن لا تقبل أكثر من 20 % من الدعم العام في ميزانيتها، حتى لا تقع تحت سيطرة و تبعية السلطات العمومية.

د. رغم أن المنظمات غير الحكومية تمتاز عن المنظمات الحكومية بقلّة المصاريف والنفقات، إلا أن البعض منها (مثل منظمة شفافية دولية والمنظمات غير الحكومية الفرنسية) يخصص ميزانية معتبرة كمصاريف إدارية وأجور موظفين وغيرها، ففي الرسم البياني . الذي أشرنا إليه أعلاه(72). والذي يخص كيفية إنفاق المنظمات غير

69- رمزي نسيم حسونة، مرجع سابق، ص 19.

70- طبقا للمثل الفرنسي الذي يقول " الذي يعطي يأمر Qui donne ordonne " .

71- من أجل تجنب مثل هذا التأثير والتبعية للجهات الحكومية، فإن منظمة العفو الدولية لا تطلب ولا تقبل أي تمويل حكومي، بل تكتفي بمساهمات وهبات الخواص من أفراد وشركات ومؤسسات خاصة عبر العالم. في عام 1990 سجلت ميزانيتها عجز بسيط، بحيث كانت الإيرادات 9.867,496 جنيه إسترليني، أما النفقات فكانت 10.080,782 جنيه إسترليني.

أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 113

72- أنظر الرسم البياني الموجود في الصفحة من هذا المقال.

الحكومية الفرنسية لأموالها، يتضح لنا أن هذه المنظمات تنفق 7 % من أموالها كأجور لموظفين محليين، و 11 % كأجور ومصاريف خاصة بالمتطوعين، و بجمع النسبتين نجد أن 18 % من إجمالي أموال هذه المنظمات يذهب كأجور ومصاريف إدارية، وهي نسبة جد معتبرة، خاصة في الأوقات التي تقل فيها التمويلات.

كما يمكن أن نضرب مثالا آخر عن منظمة غير حكومية إفريقية تبالغ كثيرا في المصاريف والنفقات، هي المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، فقد بلغ حجم مصروفات هذه المنظمة عام 1995 مبلغ 590 739,02 جنيه مصري، إنفق معظمها في: استقبال وضيافة الوفود (11843,95 جنيه)، بدلات و مصروفات سفر للخارج (34707,94 جنيه)، حركة الأعضاء وانتقالاتهم (10685,90 جنيه)، إحتفالات (6865,98 جنيه)، مصاريف إنتقال مرة ثانية (4061,50 جنيه) (73).

و عليه يجب على المنظمات غير الحكومية أن تحد من المصاريف الإدارية قدر المستطاع، وأن توجه أكبر نسبة من المصاريف لتحقيق مشاريعها وأهدافها، عوض صرفها في مجالات ثانوية.

هـ. من بين المشاكل المتعلقة بالتمويل أيضا، مشكلة عدم شفافية التمويل، سواء تجاه المانحين أو المستفيدين، فالمنظمات غير الحكومية. كما أشرنا إليه من قبل. تجد حرجا سواء في الإعلان عن قيمة الأموال التي دخلت إلى أرصدها أو في كشف الأوجه التي أنفقت في إطارها تلك الأموال، فمثلا اللجنة الدولية للحقوقيين (CIJ) ترى أن تفاصيل ميزانيتها ونفقاتها تعتبر من الأمور السرية (74).

لهذا يجب على هذه المنظمات أن تتبنى الشفافية فيما يتعلق بالتمويل بشقيه الخاص و العام، و ذلك تجاه الدول و المنظمات الدولية الحكومية و كذا الأفراد و الشركات المانحة، دون أن ننسى المستفيدين الذين تجتمع الأموال باسمهم ولمصلحتهم.

73- سناء المصري، مرجع سابق، ص 36.

74- أنظر: Yves Beigbeder, Op.cit, P 127

ويمكن إجبار المنظمات غير الحكومية على احترام هذه الشفافية، وذلك عن طريق وضع قوانين صارمة في هذا المجال، تلزمها على تبرير مجالات وأوجه إنفاقها للأموال التي أُقِيمَت عليها، وكذا وضع آليات مراقبة داخلية وخارجية (محاسبين ماليين ومراقبين) على مصاريف هذه المنظمات حتى لا تحول عن الوجهة الأصلية لها، كما حدث عام 1989 مع منظمة الصليب الأحمر الفرنسية، فعلى إثر تحقيق قامت به المفتشية العامة للشؤون الاجتماعية والمالية بفرنسا تبين ما يلي: وجود عجز مالي في ميزانية هذه المنظمة يقدر بـ 120 مليون فرنك فرنسي، سوء في التسيير، مصاريف كثيرة ومبالغ فيها، توظيف واسع. وقد أعلن أحد الملاحظين أنه: " إذا وهبتم 100 فرنك للصليب الأحمر، فإن 30 فرنك هي التي توزع فعلا ". وفي نفس السياق أعلنت منظمة غير حكومية أخرى عام 1991 أنه في إطار ميزانية تقدر بـ 20 مليون فرنك، فإن ثلاثة ملايين فرنك فقط تذهب لدول العالم الثالث، أما الباقي فإنه يصرف في بعض الهياكل الأوروبية أو كنفقات أجور ومصاريف عامة (75).

ومن أجل تجنب مثل هذه التجاوزات، التي تؤثر لا محالة على نجاعة وفعالية المنظمات غير الحكومية في مختلف مجالات نشاطها، قامت الحكومة الفرنسية بتعديل القانون الخاص بالجمعيات الخيرية وذات الوجهة الإنسانية الذي صدر عام 1901، و قد جاء في هذا التعديل أنه يجب على المنظمات غير الحكومية الإنسانية أن تحصل على اعتماد من طرف لجنة مختصة في العمل الإنساني، مما يمنح لهذه المنظمات والمتبرعين لها بعض المزايا الضريبية، وبالمقابل تخضع أرصدها البنكية للمراقبة السنوية من طرف ضابط حسابات، كما يجب على هذه المنظمات أن تقدم تقريراً سنوياً تحدد فيه بدقة كيفية صرفها للأموال التي جمعتها، وقائمة بكل عمليات البيع والشراء التي قامت بها من عتاد مكتبي وغيرها.

وفي أوت 1991 أكد المجلس الدستوري الفرنسي قانونية مراقبة أرصدة المنظمات الخيرية (التي توجه نداءات للجمهور من أجل جمع التبرعات) من طرف مجلس

المحاسبة. وقد برر المجلس الدستوري حكمه هذا بأن الهدف من المراقبة هو السماح لمناضلي هذه المنظمات والمناحين من التأكد من الوجهة الصحيحة للأموال التي تبرعوا بها(76).

كما أكد البنك الدولي على ضرورة أن تلتزم المنظمات غير الحكومية بتقديم تقارير إلى الجهات المختصة، وذلك بهدف تحقيق الشفافية والتأكد من أنها تقوم بأنشطتها وأهدافها وفقا للقانون(77). كما أكد البنك الدولي على حق الجماهير في الاطلاع على التقارير الخاصة بهذه المنظمات التي تمول من طرف أفراد المجتمع(78).

الخاتمة:

يمكن القول في خاتمة هذا المقال أن مسألة التمويل تعتبر هاجسا لكل منظمة من المنظمات غير الحكومية، بحيث لا يمكنها أن تعمل وأن تجسد أهدافها ومشاريعها على أرض الواقع دون وجود للموارد المالية. ومن أجل التغلب على هذه المشكلة فقد إبتكرت المنظمات غير الحكومية عدة أساليب وأدوات للحصول على التمويل(79)، كما أنها نوعت مصادر هذا التمويل، فلم تكتف بالتمويل الخاص، بل لجأت إلى التمويل العام الذي يقدم من طرف الدول والمنظمات والهيئات المالية الحكومية. غير أن الشيء الذي يعاب على بعض المنظمات غير الحكومية هو أنها تنصاع لأوامر ونواهي الجهات الحكومية مقابل الحصول على التمويل، وهذا يمس. كما ذكرنا

76- أنظر: Pierre-François Gonidec, op.cit, p 69

77- مشكلة عدم الشفافية وعدم الثقة بين الممولين والمنظمات غير الحكومية المتلقية للتمويل لا تقتصر على المنظمات المتواجدة في الدول المتقدمة، فقد مست كذلك المنظمات المتواجدة في دول العالم الثالث.

أنظر في هذا الشأن: سناء المصري، مرجع سابق، ص 31 وما يليها.

78- ديندار شيخاني، مرجع سابق، ص 8.

79- من بين أهم خصائص المنظمات غير الحكومية هي القدرة على الابتكار.

أنفا. بإحدى أهم خصائصها، ألا وهي الاستقلالية عن الجهات الحكومية، وهذا سيؤثر لا محالة. سلبا على نجاعة وفعالية هذه المنظمات. كما أن البعض منها تحول الأموال التي تحصلت عليها إلى وجهت غير تلك التي كان من المفترض أن توجه إليها، وهذا يمس بمصداقيتها ويقلص من عدد المانحين لها.

ولكن وعلى الرغم من الانتقادات التي توجه للمنظمات غير الحكومية، إلا أن هذه الأخيرة تعتبر من أهم الفاعلين سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي للدول، حتى أن البعض (80) بدأ ينادي بضرورة منحها الشخصية القانونية الدولية، على غرار المنظمات الحكومية الدولية (81)، وذلك لعدة اعتبارات منها الدور المادي والفكري الذي أصبحت هذه المنظمات تمارسه عبر حدود الدول، وكذا ضخامة عددها 82 وتنوع إختصاصاتها، حيث تشمل كافة نواحي الحياة، وهذا يعني أنها أصبحت أمرا واقعا لا غنى للمجتمع الدولي عنها.

80- أنظر: Emmanuel Decaux, Droit international public, édit : DALLOZ, 2eme édition, 1999, p 122

81- تتمتع المنظمات غير الحكومية بالشخصية القانونية الدولية سيساعدها في مجال الحصول على الموارد المالية الضرورية لتحقيق مشاريعها وأهدافها.

82- يتجاوز عدد المنظمات غير الحكومية الدولية 35000 منظمة. أنظر في هذا: محمود خلف، مرجع سابق، ص 259.

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

- 1 - أحمد عبد الحميد عشوش وعمر أبو بكر باخشب، " الوسيط في القانون الدولي العام: دراسة مقارنة مع الاهتمام بموقف المملكة العربية السعودية "، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1990
2. أماني قنديل ، " دور المنظمات غير الحكومية في مصر: بين المحددات المحلية و المتغيرات العالمية "، بدون مكان الطبع، 1995.
- 3 - سناء المصري ، "تمويل وتطبيع: قصة الجمعيات غير الحكومية "، سينا للنشر، القاهرة، 1998.
- 4 - شماري خميس و كارولين ستايني، دليل حقوق الإنسان إلى الشراكة الأوروبية. المتوسطة، ترجمة إيمان شكيب، مركز القاهرة لحقوق الإنسان، 2000.
5. علي يوسف الشكري ، " المنظمات الدولية و الإقليمية المتخصصة "، إيتراك للنشر والتوزيع، ط 1، 2002.
- 6 - محمد أبو ضيف باشا خليل، " جماعات الضغط وتأثيرها على القرارات الإدارية والدولية "، دار الجامعة الجديدة، مصر، 2008.
- 7 - محمد سامي عبد الحميد، " أصول القانون الدولي العام "، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2005.
- 8 - محمود خلف، "مدخل إلى علم العلاقات الدولية "، دار زهران للنشر، الأردن، ط 3، 1997
9. نبيلة حمزة ، " التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية: حالة البلدان العربية "، سلسلة دراسات التنمية البشرية، رقم 12، تصدر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا) التابعة للأمم المتحدة، 1999.

II/ المجالات:

1 - أحمد سويلم العمري، " الأمم المتحدة والهيئات غير الحكومية "، مجلة السياسة الدولية، السنة 4، العدد 12، أبريل 1968

III/ الرسائل والبحوث الجامعية:

1. بركات كريم، " مساهمة المجتمع المدني في حماية حقوق الإنسان "، مذكرة ماجستير في الحقوق، فرع القانون الدولي لحقوق الإنسان، كلية الحقوق - بودواو، جامعة بومرداس، 2005.

2. رمزي نسيم حسونة، " دور المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية "، بحث قانوني مقدم لنيل درجة دبلوم في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة دمشق، سوريا، 2004

3. شابووسيلة، " دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الإنسان "، مذكرة ماجستير في القانون الدولي و العلاقات الدولية، كلية الحقوق . بن عكنون، جامعة الجزائر، 2002.

4. العربي وهيبة، " المنظمات غير الحكومية كفاعل جديد في تطوير القانون الدولي و العلاقات الدولية "، رسالة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق، بن عكنون، جامعة الجزائر، 2004.

5. عياد مليكة، " دور ومكانة المنظمات غير الحكومية في العلاقات الدولية "، رسالة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2003.

6. مطرف توفيق، " دور المنظمات غير الحكومية في النزاعات الدولية: مع دراسة للنزاع في البحيرات الكبرى "، مذكرة نهاية الدراسة لنيل الليسانس في العلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1999.

VII/ المراجع في الانترنت:

- 1 . إقتدار حميدة، المنظمات غير الحكومية في المنتدى الاجتماعي العالمي الرابع، ترجمة أحمد زكي، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.zmag.org
- 2 - البنك العالمي www.worldbank.org
3. تيسا موريس، المنظمات غير الحكومية: ما لها وما عليها، ترجمة خالد الفيشاوي، www.zmag.org
- 4 . دنيدار شيخاني، نحو قانون يراعي المعايير الدولية في تأسيس المنظمات غير الحكومية، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: www.alsabaah.com
- 5 - المركز المصري لدعم المنظمات غير الحكومية www.egyptngosupport.org/arabic/site

ثانيا: المراجع باللغة الفرنسية

- 1 - Claude-Albert Colliard et Louis Dubouis, «Institutions internationales », édit : DALLOZ, 10ème édit, 1995.
- 2 - Commission de coopération et de développement, Organisations de solidarité internationale, 1998-1999, Ministère des affaires étrangères, Décembre 2001.
- 3 – Daniel Dormoy, « Droit des organisations internationales », édit : DALLOZ, 1995.
- 4 - David CADASSE, Le rendez-vous des ONG africaine, Mars 2003, www.afrik.com
- 5 - Dominique Carreau, « Droit international », édit : PEDONE, Paris, 6ème édition, N°= 1, 1999.
- 6 - Emmanuel Decaux, Droit international public, édit : DALLOZ, 2ème édition, 1999.

7 - Eric DENECE et Gilles SOHM, « Les ONG a la conquête des nouveaux marchés », édit: L.G.D.J, Paris, 2001.

8 - Gaëlle BRETON-LEGOFF, « L'influence des organisations non gouvernementales (ONG) sur la négociation de quelques instruments internationaux », édit : Yvon BLAIS, Bruxelles, 2001.

9 - Marçel Merle, « Sociologie des relations internationales », édit : Dalloz, Paris, 3ème édition, 1983.

10 - Philippe RYFMAN, « Organisations internationales et organisations non gouvernementales : partenaires, concurrentes ou adversaires ? », Cahiers français, Janvier- Février, 2001, N°= 302

11 - Pierre-François GONIDEC, « Relations internationales africaines », édit : L.G.D.J, Paris, 1

12 - Yves BEIGBEDER, « Le rôle international des organisations non gouvernementales », édit : BRUYLANT, BRUXELLES, 1992